# التطورات الاقتصادية في قطر ١٩٤٥-١٩٧١(*)

ا.د توفيق خلف ياسين السامرائي طالب دكتوراه/م. زهير قاسم محمد علي السامرائي
جامعة سامراء –كلية التربية –قسم التاريخ

لم تستحوذ منطقة الخليج العربي على إهتمام الكتاب الا في خمسينات القرن العشرين عندما برزت اهمية المنطقة نفطياً ، وباتت تتنازعها الاطماع الاستعمارية وبدأت الشركات الاحتكارية الاجنبية تتحول بأتجاهها للحصول على الأرباح من جهة والسيطرة على المنطقة اقتصادياً من جهة أخرى ، فأصبحت قطر كغيرها من إمارات الخليج العربي محط أنظار الدول الاستعمارية .

تهدف هذه الدراسة الى تقديم وصف تحليلي للتطور الاقتصادي لإمارة قطر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وحتى اعلان قطر استقلالها في العام ١٩٧١ ، ولاشك أن التطورات الاقتصادية التي شهدتها قطر خلال هذه الفترة ، اكتسبت اهمية كبيرة ، إذ مهدت الطريق لبلوغ المرحلة المقبلة من حياة إمارة قطر بعد حصولها على استقلالها .

**التطورات الاقتصادية في قطر ١٩٤٥ – ١٩٧١ :-**

يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي في قطر خلال هذه الحقبة التاريخية إلى نوعين رئيسيين معتمدا في ذلك على استمرارية كل نوع من هذه الأنواع .

اما النوع الأول فتناول الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع البدائي البسيط والتي انتهت عند اكتشاف النفط وإنتاجه . اما النوع الثاني فقد بدأ وتطور بعد مرحلة انتاج النفط وتصديره والذي احدث ثورة اقتصادية وثقافية واجتماعية كبيرة استمرت لفترة طويلة من الزمن حتى بداية السبعينات من القرن الماضي وهي مرحلة الاستقلال من الاحتلال البريطاني .

**الأنشطة الاقتصادية الغير مستمرة :-**

أدت هذه الأنشطة الاقتصادية دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية للمجتمع القطري ، وكان من ابرز هذه الأنشطة ( الغوص وتجارة العبيد ) إذ بدأت هذه الأنشطة بالاضمحلال مع بداية إنتاج النفط بكميات تجارية ، الأمر الذي أثر سلبيا عليها .

**الغوص :-**

كان لهذا النشاط دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية للمجتمع القطري ، قبل اكتشاف النفط ، إذ كان الاعتماد على استخراج اللؤلؤ بشكل كبير ، ونادرا ما تجد أسرة غير مرتبطة بشكل أو بآخر بهذه الحرفة على الرغم من صعوبتها [١]. فكانت مصدرا مهما للدخل لهذا المجتمع[٢]. ومع بداية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) ، كان التجار يأملون من حدوث انتعاش لأسعار اللؤلؤ ، مثلما تزايد الطلب عليه أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) ، وذلك عندما اشترى التجار الأوربيون اللؤلؤ

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه للطالب **زهير قاسم محمد علي** التي نوقشت في قسم التاريخ ،كلية التربية ، جامعة تكريت .

كعملية ادخارية [٣]. ولكن الذي حصل هو انتعاش مؤقت في نهاية الحرب الثانية ، عندما زاد الطلب عليه في أسواق الهند ، مما انعكس أثره على كمية الصيد، وسجلت أسعاره ارتفاعا بنسبة ٥٠% على العام السابق[٤]، ولكن هذا التحسن لم يدم طويلا ، ويعود ذلك إلى قلة المعروض ، وذلك بسبب عملية تجهيز سفن الغوص من جراء قلة التموين وارتفاع أسعاره [٥]، فأصبحت تجارة اللؤلؤ في غاية السوء ، وانصرف الغواصين نحو البحث عن فرص عمل أفضل [٦].

وفي نهاية عام ١٩٤٥ ، بلغ حجم الأسطول القطري للغوص نحو سبعين سفينة صغيرة ، بينما بلغ عدد العاملين عليها ١٥٠٠ بحار [٧]، وفي أواخر الأربعينات تناقص عدد العاملين في الغوص إلى عشر عددهم وذلك مع بداية تصدير النفط تجاريا عام ١٩٤٩ ، الأمر الذي أثر سلبيا على حرفة الغوص ، وأدى إلى اضمحلالها [٨].

لم تكن عمليات تصدير النفط السبب الوحيد في اضمحلال هذه الحرفة ، بل كان لظهور اللؤلؤ الصناعي [٩] دوره المؤثر في اندثارها في النصف الثاني من القرن العشرين . وذلك لأنه يوفر الوقت والجهد والمال ، فلا يحتاج إلى رحلات غوص طويلة ، كما في عمليات البحث عن اللؤلؤ الطبيعي .

**تجارة العبيد :-**

كانت تجارة العبيد تدخل ضمن الأنشطة المحرمة التي تلاحقها الحكومة البريطانية من أجل القضاء عليها ، وبالرغم من كل هذه الملاحقات البريطانية ، بقيت مستمرة حتى أوائل الخمسينات في القرن العشرين ويشير أحد التقارير التي تعود إلى الثاني عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٤ [١٠]. إلا انه كان يتم بيع وشراء العبيد بحرية في قطر ، والنسبة الأكبر منهم تم بيعهم إلى السعودية عن طريق التهريب [١١].

كانت عُمان مركزا هاما لتجارة العبيد ، الذين يتم الحصول عليهم من المناطق الداخلية من أفريقيا ، ويتم بعد ذلك شحنهم بالسفن إلى زنجبار ، إذ يتم بيعهم إلى تجار عُمان ، لقد كان امتلاكهم من الظواهر الاجتماعية السائدة في المجتمع الخليجي ، إذ كان امتلاك العبيد يُعد تقليداً اجتماعياً وثروة اقتصادية [١٢].

لقد كانت هذه التجارة نشطة في قطر ، فكان يمارسها نسبة عالية من أفراد الأسرة الحاكمة ، فقد كان يتم ترحيل العبيد إلى الكويت عن طريق التجار القطريين ، بعد ان يقوم مدير الجمارك بتزويدهم بمستندات سفر قطرية مقابل مائة روبية عن كل عبد [١٣]. والقسم الآخر يهرب إلى السعودية لاسيما في موسم الحج . وقد سببت تجارة الرقيق الكثير من المشاكل من السلطات البريطانية مما أثار الخلاف بينها وبين حاكم قطر حول هذه المسألة[١٤].

كان للأحداث السابقة تأثيرها في نفوس العبيد ، إذ توافدت أعداد كبيرة منهم إلى دار المعتمدية ، بعد هروبهم من مواليهم ، شاكين من سوء المعاملة . فكان المعمول به في مثل هذه الحالات ، ان يرفع

أمرهم إلى حاكم قطر ، فيعتق بعضهم ويصدر للبعض الآخر ضمان حسن المعاملة وكانت السلطات البريطانية ترى ان إصدار هذه التصريحات بحسن المعاملة لا يحل المشكلة ، وذلك لعدم التزام الكثير منهم بأوامر الحاكم [١٥].

تختلف وجهة نظر حاكم قطر علي بن عبد الله ( ١٩٤٩ – ١٩٦٠ ) ، في أمر إعتاق العبيد عن وجهة النظر البريطانية ، فقد كان الحاكم يريد ان يحتفظ لنفسه بحق إعتاقهم مع عدم التدخل في شؤونهم بعد إعتاقهم ، فأقترح تسوية المسألة عن طريق زيادة العائدات النفطية، وذلك لغرض تعويض مواليهم عنهم . وأنه سوف يقوم بإعداد الترتيبات اللازمة لضمان تحرير جميع العبيد في قطر [١٦].

لقد أثارت هذه الترتيبات حفيظة الأسرة الحاكمة والتجار التابعين لهم ، فحاول الحاكم القطري إقناعهم بمبدأ التعويض ، بحيث يعوض كل فرد بمبلغ ألفان روبية عن كل جارية . ولهذا رأى الحاكم انه لا توجد ضرورة لإصدار إعلان بإعتاق العبيد أولا ، فالتعويض يدفع وبعده يتم الإعتاق ، تلافيا للمشاكل التي قد يسببها أفراد الأسرة الحاكمة وبعض مالكي العبيد[١٧]. وفي تشرين الأول عام ١٩٥١ ، أعلن الشيخ علي بن عبد الله ، عن تحرير كل العبيد في قطر بعد تعويض مالكيهم [١٨].

وبذلك تكون بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، نهاية لهذا النشاط الاقتصادي الملموس في المجتمع القطري وعلى فترة ليست بالقصيرة ، رغم الإجراءات البريطانية المتشددة حيال ذلك .

مارس سكان قطر بعض الحرف اليدوية إلى جانب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في القرى والمدن ، وكانت وليدة الحاجة الطبيعية لسد مطالب السكان البسيطة ، ومن أهم هذه الحرف صناعة النسيج ، إذ كانت تنسج أفخر أنواع العباءآت للرجال والنساء ، فضلا عن المفروشات المنزلية ، والتي كانت على درجة عالية من الإتقان ، كذلك مارس السكان صناعة المباخر وأواني القهوة والأدوات المنزلية والمسامير اللازمة لبناء السفن [١٩].

**ثانيا : الأنشطة الاقتصادية المستمرة :-**

يشمل هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية ، تلك التي استمرت بعد إنتاج النفط ويشمل ذلك النوع من الأنشطة ، صيد السمك والزراعة والصناعات غير النفطية .

**صيد السمك :**

شكلت هذه المهنة ، إحدى المهن الرئيسية التي مارسها السكان منذ القدم ، كما شكل السمك الغذاء الرئيسي للسكان ، لقد ساهمت عوامل عديدة في بروز هذه المهنة ، فالموقع الجغرافي لقطر ، من حيث إحاطتها بالمياه من ثلاث جهات ، فضلا عن موقع المدن والقرى على طول السواحل ، وسهولة إعداد أدوات الصيد وبساطتها وقلة تكلفتها ، إلى جانب ان العمل بالصيد لا يحتاج إلى مهارة عالية للعمل فيه . وتتركز معظم مراكز الصيد على السواحل الشرقية والشمالية الشرقية، نظرا لكونها مراكز للتجمعات السكانية ، اما السواحل الغربية ، فلا توجد فيها ، إلا مراكز محدودة للصيد ، وذلك لقلة التجمعات السكانية هناك [٢٠].

اختلفت أساليب الصيد من منطقة إلى أخرى ، وذلك حسب إمكانيات هذه المناطق ، فهناك من يستخدم طريق الشباك المصنوعة من خيوط القطن المستورد من الهند وأفريقيا ، فقد تنوعت الشباك من حيث الشكل والحجم . فكل نوع فيها يختص بصيد نوع معين من الأسماك [٢١].

اما الطريقة الأخرى ، فكان يتم الصيد فيها عن طريق المصايد مثل القرقور[٢٢]، وهو على أحجام مختلفة يستخدم كل حجم مع أشكال الشواطئ سواء كانت مستقيمة أم متعرجة أم صخرية.وساعدت معرفة الصيادين بأشكال الشواطئ، على تنوع وسائل الصيد ، واعتمدوا على خبراتهم في معرفة مناطق تجمع الأسماك[٢٣].

شهد قطاع الصيد كغيره من القطاعات ازدهارا كبيرا بعد إنتاج النفط . ويمكن التمييز في هذه المرحلة بين نوعين للصيد:

**النوع الأول :** وهو امتداد للنمط التقليدي ، والذي هو أقرب إلى الصيد منه إلى الصناعة ، ومن هنا ظل استخدام السفن الخشبية التقليدية ، مع إدخال بعض التغيرات والتحسينات عليها لكي تتماشى مع المحركات المركبة عليها ، ويسوق إنتاج هذا النمط من الصيد إلى الاستهلاك المحلي اليومي ، لأن معظم العاملين فيه هم من الأفراد الذين يمارسون الصيد كونه مصدراً للدخل [٢٤].

**اما النوع الثاني :** فقد اعتمد على عملية تصنيع الأسماك وتجميدها لغرض تصديرها للخارج، حظي هذا النوع باهتمام الحكومة ودعمها ، من خلال تطوير أساليب الصيد واستخدام السفن الحديثة ، ففي عام ١٩٦٦ تأسست شركة قطر الوطنية لصيد الأسماك بموجب المرسوم رقم (٩) [٢٥]، كشركة مساهمة وبرأسمال قدره أربع ملايين روبية ، فكان نصيب الحكومة القطرية ٦٠% من أسهم الشركة، ومع بداية عام ١٩٦٨ ، انتهت الشركة من بناء وتجهيز المصنع وبدأت عمليات الصيد والإنتاج في نفس العام ، بثلاث سفن حديثة مجهزة بثلاجات لحفظ السمك[٢٦]، وفي نهاية عام ١٩٧٠ بلغت نسبة القوى العاملة في المصنع حوالي ٩٩ عاملاً[٢٧].

**الزراعة :**

لم يكن للزراعة أهمية كبيرة في الاقتصاد القطري، إذ كانت الزراعة نادرة في قطر ، فأدت عوامل عديدة دورها في هذا الوضع ، ولعل من أهم هذه العوامل يتمثل في ندرة المياه وقلة الأراضي الصالحة للزراعة في قطر ، فضلا عن ضعف الإمكانيات الاقتصادية ، التي لم تسمح باستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة ، لأنها تتطلب رأس مال كبير ، فضلا عن قلة الخبرة البشرية في هذا المجال ، وكذلك النظرة الاجتماعية للزراعة ، إذ يحتل من يمارسها مكانة اجتماعية دنيا لدى سكان المنطقة[٢٨].

كانت المساحات المزروعة في قطر هي مزارع وبساتين لا سيما وأن معظمها في المناطق الداخلية لقطر ، لصلاحية التربة نسبيا ووفرة مياه الآبار العذبة ، واحتوى معظمها على أشجار النخيل ، واقتصرت ملكيتها على أفراد الأسرة الحاكمة [٢٩]. ويمكن ملاحظة ان معظم إنتاج المزارع كان مخصصا

لاستهلاك أصحابها ، وليس للاستهلاك العام ، إذ كانت الدولة توفر حاجتها من المحاصيل الزراعية عن طريق الاستيراد من الخارج ، فلم تساعد الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة على تطوير هذا القطاع [٣٠].

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، بدأت الحكومة القطرية تهتم بالزراعة ، ساعدتها في ذلك الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي ترتبت على بداية إنتاج النفط . فأخذت على عاتقها مسؤولية تشجيع القطريين على اقتناء المزارع ، مع تقديم المساعدة المادية لهم لشراء المضخات الزراعية [٣١]. كما أقدمت الحكومة على تأسيس الدائرة الزراعية في عام ١٩٥٦ ، والتي اهتمت بالدرجة الأولى بتقديم المساعدة للمزارعين ، إذ قامت بتوزيع البذور وشتلات الخضراوات والفواكه والأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية ، فضلا عن عملية الإرشاد الزراعي والكشف عن المحاصيل الزراعية فكانت كل هذه الخدمات تقدم بصورة مجانية [٣٢].

وفي سياسة تشجيع الزراعة ، أقامت الدائرة الزراعية في الثالث عشر من آذار عام ١٩٥٨، أول معرض زراعي لأهم المنتجات الزراعية ، فاستمرت الدائرة على هذه السياسة ، الأمر الذي أدى إلى انتشار المزارع الخاصة بصورة كبيرة ، ففي عام ١٩٦٣ ، قامت الدائرة بإنشاء محطة للتجارب الزراعية في شمال قطر ،إذ تقوم بإنتاج الشتلات اللازمة للمزارعين لغرض توزيعها عليهم[٣٣]. وفيما يلي جدول يوضح عدد المزارع والمساحات المزروعة بالخضراوات والفواكه للفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ .

**جدول رقم (١) [٣٤]**

| السنة | عدد المزارع | الخضراوات | الفواكه | علف المواشي |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٠ | ١١٩ | ٨٥٤ | ٢٠٦ | ٧٥٠ |
| ١٩٦١ | ١٥١ | ١٩٠٨ | ٤١٢ | ٨٩٠ |
| ١٩٦٢ | ١٨٥ | ٢٥٦٢ | ٦١٨ | ١٢٠٥ |
| ١٩٦٣ | ٢١٢ | ٣٤١٦ | ٨٢٤ | ١٦٥٠ |
| ١٩٦٤ | ٢٤٨ | ٤٢٧٠ | ٩٣٠ | ١٨٥٠ |
| ١٩٦٥ | ٢٨٤ | ٥١٢٠ | ١٠٠٤ | ٢٠٢٠ |
| ١٩٦٦ | ٣١٦ | ٦٩٢٠ | ١١٦٧ | ٢١٢٠ |
| ١٩٦٧ | ٣٢٧ | ٦٩٣٠ | ١١٩٨ | ٢٤٥٠ |
| ١٩٦٨ | ٣٤٩ | ٧٦١٨ | ١٢٧٨ | ٢٩٤٠ |
| ١٩٦٩ | ٣٦٣ | ٧٧١٥ | ١٣٥١ | ٣٣٥٥ |
| ١٩٧٠ | ٣٦٥ | ٨٤٣٩ | ١٣٧٥ | ٣٦٧٩ |

نلاحظ من خلال هذا الجدول وجود زيادة منتظمة في كل من المساحة المزروعة وزيادة عدد المزارع في معظم السنوات . مما يدل على النتائج الإيجابية للسياسة التي اتبعتها الحكومة . ونلاحظ على عام ١٩٦٧ هناك زيادة بسيطة جدا والسبب في ذلك يعود إلى تجاه عدد من العاملين في القطاع الزراعي نحو القطاع الصناعي وبالتحديد قطاع النفط ، فضلا عن دخول العرب في حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ ضد "إسرائيل" [٣٥].

استطاعت الحكومة القطرية ان تحقق تقدم ملموس في كمية الإنتاج الزراعي ، فمنذ أوائل عقد الستينات من القرن العشرين ، حققت الدولة تقدما كبيرا في الإنتاج الزراعي ، فقد أدخلت نوعيات جديدة من المزروعات [٣٦]. وفيما يلي جدول يوضح لنا كمية الإنتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ .

**جدول رقم (٢)** [٣٧]

| السنة | الخضراوات | العلف |
|---|---|---|
| ١٩٦٠ | ١٧٠٨ | ٣٤٢٠ |
| ١٩٦١ | ٤٢٩٢ | ٥٨١٧ |
| ١٩٦٢ | ٦٣٨٥ | ٨٤٣٥ |
| ١٩٦٣ | ٩٣٩٣ | ١٢٣٧٥ |
| ١٩٦٤ | ١٢٨١٠ | ١٤٨٠٠ |
| ١٩٦٥ | ١٥٣٦٠ | ١٨١٨٠ |
| ١٩٦٦ | ١٦١١٠ | ١٨٨٨٠ |
| ١٩٦٧ | ١٦٣٤٤ | ١٩٨٧٠ |
| ١٩٦٨ | ١٨٢٨٤ | ٢٠٢٧٠ |
| ١٩٦٩ | ١٨٦٠١ | ٢٣٥٩٥ |
| ١٩٧٠ | ١٩٢٢٣ | ٢٥٤٨٥ |
| الإنتاج بالطن | | |

يمكن ملاحظة الزيادة المنتظمة في كمية الإنتاج الزراعي خلال معظم السنوات اما بالنسبة للأيدي العاملة في الزراعة ، فقد عانت منذ البداية من قلة الأيدي العاملة ، وهذا ناتج عن قلة عدد السكان في قطر بالرغم من التشجيع الحكومي لهذا القطاع ، الأمر الذي دفع أصحاب المزارع على الاعتماد على العمالة

الخارجية لسد النقص الكبير من الأيدي العاملة [٣٨]. ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول التالي والذي يوضح لنا أعداد العاملين في الزراعة خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ .

**جدول رقم (٣) [٣٩]**

| السنة | عدد العمال |
|---|---|
| ١٩٦٠ | ٦٠٦ |
| ١٩٦١ | ٨٦٩ |
| ١٩٦٢ | ١٠٦٠ |
| ١٩٦٣ | ١٢١١ |
| ١٩٦٤ | ١٣٩٢ |
| ١٩٦٥ | ١٥٠٦ |
| ١٩٦٦ | ١٥٩٤ |
| ١٩٦٧ | ١٦٣٥ |
| ١٩٦٨ | ١٦٩٩ |
| ١٩٦٩ | ١٧٨٢ |
| ١٩٧٠ | ١٨٧٢ |

من خلال النظر في الجدول السابق ، نلاحظ ارتفاع عدد العاملين في القطاع الزراعي في معظم السنوات .

اما بالنسبة للثروة الحيوانية ، فقد مارس سكان قطر حرفة الرعي وتربية الحيوانات ، إذ شكلت هذه الحرفة مصدرا مهما للقائمين عليها ، فقد كان البدو يحصلون على الجزء الأكبر من دخلهم عن طريق تربية الحيوانات وبيعها ، فضلا عن الاستفادة من ألبانها ولحومها وجلودها وصوفها ، وكذلك استخدامها في وسائل النقل ، وعدت المناطق الشمالية من أهم المراعي ، والتي تتمثل في أراضي منخفضة صالحة لنمو الأعشاب،اما بالنسبة للمراعي الجنوبية،فقد اتسمت بقلتها[٤٠].

وبعد إنتاج النفط تدهورت هذه الحرفة ، بسبب استقرار كثير من البدو في مناطق عملهم ، وذلك بعد حصولهم على عقود عمل في الشركات والقطاع الحكومي. بعد ذلك بدأت الحكومة بسياسة هدفت من وراءها تنمية الثروة الحيوانية من خلال تقديم المساعدات ، والاستشارات للعاملين فيها ، او الذين يرغبون الدخول في هذا القطاع المهم من وجهة نظر الحكومة ، وشجعت المواطنين على إقامة المزارع الخاصة لتربية الحيوانات ذات الفائدة الاقتصادية [٤١].

**وفيما يلي جدول يبين أعداد الثروة الحيوانية في قطر من خلال السنوات(١٩٦٩– ١٩٧١)**

جدول رقم (٤) [٤٢]

| السنة | الماشية | الأغنام | الماعز | الجمال | الخيول | الدواجن |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٩ | ٧٦٧٧ | ٤٧٤٢٠ | ٥٥٩٥٠ | ٨٩٩٧ | ٧٧٥ | _ |
| ١٩٧٠ | ٨٤٩٨ | ٦٠٠٥٠ | ٦٤٨٨٠ | ١١٦٣٧ | ٤٨٩ | _ |
| ١٩٧١ | ٨٥٩١ | ٦٠١٦١ | ٦٩٧٣٨ | ١٣٩١٠ | ٥٠٠ | ١٩٩٧٥ |

لقد تعذر الحصول على إحصائيات لأعداد الحيوانات قبل عام ١٩٦٩ ، كما يمكن ملاحظة مدى الزيادة الواضحة في أعداد الحيوانات خلال الثلاث سنوات .

**الصناعات غير النفطية :**

ظهر الاهتمام بالاستثمار الاقتصادي والتركيز على البنية الأساسية ، بعد إنتاج النفط ، إذ بدأ الاتجاه نحو البناء والعمران ، سواء بالنسبة للأفراد او الحكومة ، مما أوجد بعض الصناعات،مثل صناعة الإسمنت والطابوق والتجارة ، فظهر أول مصنع للسمنت في عام ١٩٥٣ ، وذلك عندما تقدم أحد رجال الأعمال الكويتيين ويدعى عبد الله درويش ، بطلب إلى الشيخ علي بن عبد الله حاكم قطر آنذاك طلب فيه ترخيص لإنشاء مصنع للإسمنت في قطر ، فوافق الشيخ على الترخيص مقابل حصوله على نسبة ٣٠% من الأرباح دون المشاركة في رأس المال [٤٣].

وفي عام ١٩٦٥ ، أعلنت الحكومة القطرية عن إنشاء شركة قطر الوطنية للأسمنت بموجب القانون رقم (٧) لعام ١٩٦٥ ، وبرأسمال خمسة وثلاثون مليون روبية ، حصة الحكومة فيها ٤٠% من أسهم الشركة [٤٤].

وبدأ الإنتاج فعليا في عام ١٩٦٩ ، وبطاقة إنتاجية ، مائة ألف طن سنويا[٤٥]. وفيما يلي جدول يوضح مقدار إنتاج الأسمنت للأعوام ١٩٦٩ – ١٩٧١.

جدول رقم (٥) [٤٦]

| السنة | الإنتاج بالطن |
|---|---|
| ١٩٦٩ | ٤١١٤٠ |
| ١٩٧٠ | ٩٨٩٤٠ |
| ١٩٧١ | ٧٩٥٦٠ |

ونلاحظ على الجدول السابق مدى الزيادة الواضحة في إنتاج السمنت وذلك بعد سبعة شهور من افتتاح المصنع ، فقد استطاع توفير ٥٠% من حاجات السوق المحلية . وفي حين انخفض الإنتاج في عام ١٩٧١ وربما يعود ذلك إلى ظروف التشغيل في المصنع .

وفي عام ١٩٦٩ ، تأسست شركة مطاحن الدقيق بموجب القانون رقم (٤٥)، كشركة مساهمة وبرأسمال قدره خمسة ملايين ريال قطري . إلا ان إنتاجها لم يبدأ فعليا، إلا بعد الاستقلال [٤٧].

شهدت المرحلة ما بعد النفط ، توقف بعض الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها السلبي على الأنشطة الأخرى ، مع استمرار أنشطة أخرى أدت عوائد النفط دور كبير في تطويرها ، كما شهدت هذه المرحلة قيام بعض الصناعات التي ارتبطت باتساع حركة البناء مثل صناعة الأسمنت والطابوق والتجارة ... الخ . فضلا عن تطور الصناعات الغذائية مثل مطاحن الدقيق ، كما شهدت هذه المرحلة ظهور ورش تصليح وصيانة الأجهزة الكهربائية والتي ارتبطت بتطور الأنماط الاستهلاكية[٤٨].

**النفط:**

يعد النفط واحدا من أهم مصادر الطاقة العالمية واستطاع ان يغير مسار الحضارة الإنسانية بل أصبح قوة فاعلة من خلاله يحدد مسارات ومستقبل العالم . كان القطريون يجهلون أهمية النفط في بداية القرن العشرين وكان الجهل يسود معظم الأقطار العربية ، ومن المؤكد ان اكتشافه في أي منطقة سوف يعمل على تغيرها جذريا . وكما هو الحال في قطر حيث ان اكتشافه يعد تحولا تاريخيا وانعطافة كبيرة في حياة الإنسان في قطر على مختلف الصعد سواء كانت اقتصادية ام ثقافية ام اجتماعية وأخيرا سياسية . وقد ترتب على اكتشافه آثار ونتائج هامة بعيدة المدى نراها الآن بشكل واضح على مدى النهضة والتطور العمراني الذي شهدته وتشهده هذه الدولة الفتية .

لقد شهدت المراحل الأولى من اكتشاف النفط صراع كبير بين حكام قطر وبين الحكومة البريطانية حول تنافس الشركات النفطية العالمية للحصول على امتياز للتنقيب واستثمار النفط . الأمر الذي جعل الحكومة البريطانية تدخل بشكل سافر من هذا الموضوع عندما أقدمت على أخذ تعهد من حاكم قطر جاء فيه (( **أكتب هذه الرسالة بمحض إرادتي لأتعهد لسيادتكم أنه إذا كان ثمة أمل من وجود النفط في الأراضي التابعة لي ، فلن أعطي امتيازه لأحد من الأجانب ، اللهم إلا الشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية** )) [٤٩].

لو استعرضنا من الناحية التاريخية بداية اكتشاف النفط في قطر لقلنا بأن بداية الاهتمام بالنفط القطري تعود إلى أوائل العشرينات وبالتحديد إلى عام ١٩٢٦، عندما منح الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني ، امتياز التنقيب عن النفط لشركة دارسي (Darcy Exploration Company) وهي فرع من شركة النفط الأنجلو – فارسية (Anglo Persian Oil Company) (APOC) [٥٠]. إلا ان الشركة لم تقم بأي نشاط ملحوظ في عملية الكشف عن النفط ، باستثناء بعض عمليات المسح الجيولوجي لقطر [٥١].

فبدأت مرحلة جديدة من التنافس بين الشركات النفطية للحصول على امتياز استخراج النفط في قطر ، الأمر الذي أثار مخاوف الحكومة البريطانية حول مصالحها في المنطقة . ومن هنا بدأ حرص الحكومة البريطانية على ربط موضوع الحماية على قطر ، بحصول الشركة الأنكلو – فارسية على امتياز

نفط قطر ، فبدأت المفاوضات بين الطرفين ، أسفرت عن تجديد معاهدة الحماية لعام ١٩١٦، وتوقيع امتياز التنقيب عن النفط في السابع عشر من أيار عام ١٩٣٥[٥٢] لصالح شركة نفط قطر (Q. P. C) [٥٣]. والتي وقع عنها ممثلها تشارلز كلارك مايلز (T. C. mylles) . لقد أدى المقيم السياسي البريطاني في البحرين فاول (Fawill)،دورا كبيرا في إتمام المفاوضات ، وقد شمل هذا الامتياز الذي كان مدته ٧٥ سنة ، كل الأراضي القطرية على ان تدفع الشركة للشيخ عند التوقيع ٤٠٠ ألف روبية نقدا وبدل إيجار سنوي قدره ١٥٠ ألف روبية في نهاية كل سنة ولمدة خمسة سنوات [٥٤]. وبعد المباشرة بتصدير النفط تبدأ الشركة بدفع ضريبة للحكومة مقدارها ثلاث روبيات عن كل طن تصدره الشركة [٥٥]. مباشرة الشركة بأعمالها في التنقيب ، فتم العثور على النفط في قطر في نهاية عام ١٩٣٩، ولكن جميع الأعمال توقفت بسبب نشوء الحرب العالمية الثانية ( ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ) [٥٦]. إذ وجدت الحكومة البريطانية ان مصلحتها تقتضي إيقاف أعمال شركة بترول قطر ، اما الشيخ عبد الله بن قاسم ، فلم يتقبل هذه الإجراءات ، لأن بلاده ستحرم من الإيراد الذي كانت بأمس الحاجة إليه ، الأمر الذي دفع الشركة إلى إرسال تعهد بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الشيخ خلال فترة التوقف [٥٧].

بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، بدأت الشركة استعدادها باستئناف نشاطها في صيف ١٩٤٧ ، فأعادت تشييد منطقة حقل دخان وإنشاء المخازن والورش والصهاريج للتخزين ، ومدت الطرق وخطوط الأنابيب لنقل النفط ، وتم الانتهاء من حفر وتجهيز تسعة آبار نفطية . ونتيجة لعدم وجود مياه بحرية عميقة بالقرب من ساحل حقل دخان لاستقبال ناقلات النفط الكبيرة ، وقع الاختبار على أمسيعيد على الساحل الشرقي لقطر ، لتكون مرفأ للتصدير وذلك لكون المياه عميقة وصالحة لاستقبال الناقلات الكبيرة . فتم ربطها مع حقل دخان بأنبوبين ، ولمسافة ٤٩ميل . فضلا عن إنشاء أحواض للتخزين فيها . فمنها خرجت أول ناقلة شحن من نفط قطر في الثالث والعشرين من كانون الأول عام ١٩٤٩ وسط احتفال كبير حضره حاكم قطر وأعضاء الأسرة الحاكمة مع ممثلي الشركة في الدوحة [٥٨] .

اما بالنسبة للبحث عن النفط في مياه قطر الإقليمية على سواحل الخليج ، فقد تأخر منح امتيازه نسبيا إلى عام ١٩٤٧ ، عندما بدأت المفاوضات بين الشيخ عبد الله بن قاسم ، وبين ممثلي عن شركتي استثمارات التعدين المركزية المحدودة (Conteral minig and Investment corporation) وشركة سوبيريور (Soperior oil company) [٥٩]. للحصول على امتياز للبحث عن النفط في مياه قطر وعلى مسافة ثلاث أميال داخل حدود المياه الإقليمية . وأسفرت المفاوضات عن توقيع الامتياز في الثامن من حزيران عام ١٩٤٩ ، فشكلتا بعد ذلك شركة فرعية مشتركة بينهم سميت الشركة العالمية للنفط البحري (Company International marine oil) أدى هذا الامتياز إلى احتجاج شركة بترول قطر المحدودة ، صاحبة امتياز الأراضي البرية لعام ١٩٣٥ ، لدى الشيخ عبد الله بن قاسم ، وطالبت بالتحكيم في هذه المسألة ، مستندة في الاحتجاج على نصوص امتياز عام ١٩٣٥ ، وفعلا تم التحكيم بينهم ، الذي جاءت

نتيجته في تشرين الثاني عام ١٩٥٠ ، لصالح الشيخ علي بن عبد الله (١٩٤٩ – ١٩٦٠) ، مؤكداً حق الشيخ في منح الامتياز لمن يشاء ، على اعتبار ان امتياز عام ١٩٣٥ ، لا يشمل مياه قطر الإقليمية [٦٠].

فكان ذلك انتصارا للشيخ علي بن عبد الله ، خرج به من احتكارات الشركات البريطانية ، وفتح المجال أمام الشركات الأخرى للمنافسة على التنقيب عن النفط القطري .

لم تنجح الشركة العالمية للنفط البحري في العثور على النفط في المياه الإقليمية ، الأمر الذي أدى إلى تنازلها عن الامتياز في عام ١٩٥٢ ، مما دفع الشيخ علي بن عبد الله إلى إعطاء هذا الامتياز إلى شركة هولندية عرفت بأسم شركة شل قطر (Company Qatar shell) [٦١]، وهي متفرعة من شركة رويال دوتز – شل (Royal Dutch shell) والتي تساهم فيها كل من بريطانيا وهولندا وبنسبة ٤٠ – ٦٠% لكل منهما ويذكر إنها أُسست لهذا الغرض . عرف عن هذه الشركة نشاطها المميز في مجال البحث عن النفط ، من خلال استخدامها لتجهيزات ووسائل حديثة ، تمكنت في النهاية من اكتشاف ثلاث حقول للنفط ، ففي عام ١٩٦٠ ، تم اكتشاف حقل العد الشرقي والثاني في ميدان محزم عام ١٩٦٥ ، اما الحقل الآخر فقد اكتشف في بلحين عام ١٩٧٠، ومن هذه الحقول مدت خطوط أنابيب النقل إلى مراكز التخزين التي أُنشأت في جزيرة حالول . فبدأت عمليات الإنتاج وبكميات كبيرة ، أخذت من خلالها تنافس الحقول البرية [٦٢]. وفيما يلي جدول يوضح كميات الإنتاج في الحقول البحرية خلال الفترة ١٩٦٤ – ١٩٧٠ .

**جدول رقم (٦) [٦٣]**

| السنة | الإنتاج بالطن |
|---|---|
| ١٩٦٤ | ١١٧٦٤٠٦ |
| ١٩٦٥ | ١٧١٥٦٥٥ |
| ١٩٦٦ | ٤٧٥٤٧٤٧ |
| ١٩٦٧ | ٦١٤٨٤٣٦ |
| ١٩٦٨ | ٦٩٧١٠٩٢ |
| ١٩٦٩ | ٧٤٣٦٥٤٩ |
| ١٩٧٠ | ٨١٣٣٢٧١ |

من خلال النظر إلى الجدول السابق يتبين لنا ان كمية إنتاج النفط للحقول البحرية في تزايد مستمر خلال هذه السنوات، مما يدل على وجود زيادة في القدرة الإنتاجية لهذه الحقول .

**اتفاقية مناصفة الأرباح :**

لقد كانت عقود الامتياز الأولى ، التي منحتها قطر قبل الحرب العالمية الثانية غير متكافئة وكانت تصب لصالح الشركات النفطية العاملة في قطر والسبب في ذلك يعود إلى هيمنة هذه الشركات على الجانب الاقتصادي والسياسي وكذلك الجانب الفني والذي تفتقده قطر لإرادة مثل هذه المشاريع المهمة . فلم يكن بالإمكان إجراء عمليات التنقيب والإنتاج ، إلا باللجوء للشركات الأجنبية ، التي مارست عمليات احتكار كامل يتحكم في مراحل صناعة النفط ، غير ان الصورة لم تلبث ان تغيرت بعد الحرب ، نتيجة الطلب العالمي على النفط ، فضلا عن التطور التقني لوسائل الإنتاج والنقل ، فأشتد التنافس على نفط الخليج بصورة لم يسبق لها مثيل(٦٤).

الأمر الذي حفز بلدان الخليج العربي إلى المطالبة بتعديل شروط عقود الامتياز ، إضافة إلى نمو الوعي الوطني والسياسي ، قد شجع الأنظمة الحاكمة على الدخول في مفاوضات مع الشركات ، حتى اسفر في النهاية عن اضطرار الشركات الأجنبية المحتكرة ، إلى التنازل عن كثير من الحقوق التي كفلتها لها الامتيازات الأولى ، فأخذت بمبدأ مناصفة الأرباح (٦٥).

وهنالك عوامل ساعدت قطر في السير نحو المطالبة بتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح ، أسوةً بالدول العربية السباقة في هذا المجال ، ومن هذه العوامل (٦٦):-

**أولا** : لقد تميزت شروط الامتيازات بالمغالاة وبأنها مجحفة بحق المشيخات ، إذ استطاعت الشركات ان تحصل على مساحات كبيرة ، وأحيانا شمل الامتياز المشيخة بكاملها ولسنوات طويلة . كما ان العائدات كانت قليلة بالنسبة للأرباح التي تحصل عليها الشركات .

**ثانيا** : كان لإنتاج النفط بكميات كبيرة ، وظهور المصالح الأمريكية في المنطقة أثرهما في تغيير سياسة بريطانيا في المنطقة ، إذ أصبحت تهتم بدورها الاستعماري الاقتصادي ، بدلا من دورها البحري ، وهذا ما توافق زمنيا مع حروبها في الهند (٦٧)، كما إنها بدلت سياستها إزاء المصالح الأمريكية المتزايدة ، فلم تستطع إبعادها ، وإنما عملت على فرض شروط على أي شركة نفط تعمل في المنطقة ، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات سياسية مع شركات النفط . مما أعطى سلطتها سيطرة على الشؤون النفطية في المنطقة .

**ثالثا** : رغبة الحكومة القطرية في زيادة العوائد النفطية ، وذلك من أجل العمل على إنجاز مشاريع البنية الأساسية .

بدأت المفاوضات بين الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني وممثلي الشركة النفطية عام ١٩٥١ ، بعدما تقدم الشيخ بطلب زيادة رسوم الامتياز ، الأمر الذي أثار الشكوك لدى الشركة من تبعات هذا الطلب . فأقدمت الشركة على استمالة الشيخ ، وذلك من خلال الموافقة على زيادة بسيطة في رسوم الامتياز ، فرفض الشيخ عرض الشركة وأصر على مواصلة المفاوضات لإيجاد حل ، وخصوصا مع

تزايد عوائد النفط بصورة كبيرة ، لقد أدركت الشركات من خلال المفاوضات بأن الشيخ مُصِر على موقفه ، الأمر الذي دفع الشركة في النهاية على الرضوخ للأمر الواقع ، والتوصل مع الشيخ إلى اتفاق نص على اقتسام عوائد النفط بين الشركة والحكومة القطرية وذلك عام ١٩٥٢ [٦٨].

ويبدو ان رضوخ الشركات راجع إلى ضعف الحكومة البريطانية وانسلاخ الكثير من مستعمراتها ، بحيث أصبحت عاجزة عن تحقيق الاستقرار في معظم مستعمراتها ، فضلاً عن نمو الوعي الوطني وظهور حركات التحرر في مستعمراتها ، والتحدي المتمثل في عمليات التأميم ، لاسيما عندما أقدمت إيران على تأميم نفطها في عهد مصدق عام ١٩٥١ [٦٩]. كذلك حالة الغليان التي عاشها الشعب العربي ونمو الوعي الوطني والقومي في تلك الفترة ضد الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا وفرنسا أدى دوره في هذا التغيير .

وأمام زيادات عائدات النفط ، أبدى الشيخ علي بن عبد الله عدم قناعته بمبدأ مناصفة الأرباح ، فدخل الطرفان في مفاوضات جديدة ، اضطرت الشركة في النهاية على الموافقة على دفع متأخرات ضريبة الدخل وأرباحها ، مما أدى توقيع اتفاقية سعرية جديدة في عام ١٩٥٥ ، حصلت من خلالها الحكومة القطرية على مبلغ كبير . وخلال عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٨ ، زادت ضغوط الشيخ لزيادة سقف الإنتاج حتى يتسنى إنجاز المشاريع الخدمية [٧٠].

فبدأت مرحلة من التناقض في المصالح بين الحكومات وشركات النفط ، ليس في قطر وحدها ، وإنما في كل الدول المنتجة للنفط تقريبا ، واستمرار حصول الشركات على أرباح خيالية مقابل التكاليف المتدنية للنفط الخام،وممارستها سلوك احتكاري على الإنتاج والتسويق[٧١].

فبدأت عملية الإنتاج تسير بصورة متزايدة ، فبعد ان كان الإنتاج في عام ١٩٤٩ ، (٢٧٠) ألف برميل يوميا ، بلغ في عام ١٩٦٠ ، أكثر من (٦٣) مليون برميل يوميا ، وزادت كمية الإنتاج إلى ٧٨ مليون برميل ، وذلك بعد ان باشرت شركة شل القطرية بالتصدير من الحقول البحرية في عام ١٩٦٤ [٧٢] . وفيما يلي جدول يوضح كمية صادرات النفط القطري خلال السنوات ١٩٤٩ – ١٩٧٠ .

**جدول رقم (٧) [٧٣]**

**صادرات النفط القطري (١٩٤٩ – ١٩٧٠)**

| السنة | الصادرات بالطن |
|---|---|
| ١٩٤٩ | ١٥,٤٣٣ |
| ١٩٥٠ | ١,٥٤٦,٤٢٠ |
| ١٩٥١ | ٢,٢٤٦,٥٢٢ |
| ١٩٥٢ | ٣,٢٢٢,٦٧٠ |
| ١٩٥٣ | ٣,٩٢٠,١١٤ |
| ١٩٥٤ | ٤,٥٤٦,٥٧٦ |
| ١٩٥٥ | ٥,٢٦٤,٠٢٢ |
| ١٩٥٦ | ٥,٦٦٥,٦٨٠ |
| ١٩٥٧ | ٦,٤٤٨,٣٥٢ |

| | |
|---|---|
| ١٩٥٨ | ٨,٠٥٥,١٤٥ |
| ١٩٥٩ | ٧,٨٥٧,٦٢١ |
| ١٩٦٠ | ٧,٩٧٧,٩١٥ |
| ١٩٦١ | ٨,١٤٣,٧٠٦ |
| ١٩٦٢ | ٨,٦١٤,٦٤٤ |
| ١٩٦٣ | ٨,٩٧١,٤٠٤ |
| ١٩٦٤ | ٨,٧٥٤,٤٥٣ |
| ١٩٦٥ | ٨,٩٠٣,٩٩٨ |
| ١٩٦٦ | ٨, ٩٣٦,٣٩٤ |
| ١٩٦٧ | ٨,٩٠٩,٧٠٤ |
| ١٩٦٨ | ٩,٠٥٨,٦٧٨ |
| ١٩٦٩ | ٩,٢١١,٢٤٤ |
| ١٩٧٠ | ٩,٩٨٧,٦٤٥ |

من خلال النظر إلى الجدول السابق يمكن ملاحظة مدى الزيادة الواضحة في كمية صادرات قطر النفطية خلال السنوات (١٩٤٩ – ١٩٧٠) ، فهناك زيادة سنوية في عملية التصدير ، وهذا يدل على أنه هناك تطور كبير في أساليب الإنتاج المستخدمة في عملية استخراج النفط . كما يمكن تثبيت ملاحظة على عام ١٩٦٧ ، حيث نلاحظ ان هناك زيادة بسيطة جدا في صادرات النفط ويرجع ذلك لدخول العرب في حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ضد الكيان الصهيوني ومقاطعة الدول المساندة لإسرائيل وعدم بيعها النفط العربي ، فضلا عن قرارات مؤتمر القمة العربية في الخرطوم عام ١٩٦٧ (مؤتمر اللاءات الثلاث)[٧٤].

وفقا لزيادة الإنتاج ، تزايدت إيرادات الحكومة القطرية من النفط، فارتفعت من مليون دولار في عام ١٩٤٩ ، إلى ٥٤ مليون دولار في عام ١٩٦٠، وارتفعت إلى ٦٦ مليون دولار ، عندما بدأت الحقول البحرية بالإنتاج عام ١٩٦٤[٧٥].وكما مبين في الجدول الآتي والذي يبين إيرادات الحكومة القطرية خلال السنوات (١٩٤٩ – ١٩٧٠) .

## جدول رقم (٨) [٧٦]

## إيرادات الحكومة القطرية من النفط (١٩٤٩ – ١٩٧٠)

| السنة | الإيرادات (مليون دولار) |
|---|---|
| ١٩٤٩ | ١ |
| ١٩٥٠ | ١,١ |
| ١٩٥١ | ٤ |
| ١٩٥٢ | ١٠ |

| | |
|---|---|
| ١٩٥٣ | ١٨ |
| ١٩٥٤ | ٣٠ |
| ١٩٥٥ | ٣٥ |
| ١٩٥٦ | ٣٦ |
| ١٩٥٧ | ٤٥ |
| ١٩٥٨ | ٦١ |
| ١٩٥٩ | ٥٣ |
| ١٩٦٠ | ٥٤ |
| ١٩٦١ | ٥٥ |
| ١٩٦٢ | ٥٦ |
| ١٩٦٣ | ٦٠ |
| ١٩٦٤ | ٦٦ |
| ١٩٦٥ | ٦٩,٢ |
| ١٩٦٦ | ٩٢ |
| ١٩٦٧ | ١٠٢ |
| ١٩٦٨ | ١١٠ |
| ١٩٦٩ | ١١٥ |
| ١٩٧٠ | ١٢٥ |

من خلال النظر في الجدول السابق ، يتبين لنا تطور إيرادات الحكومة القطرية من النفط من سنة إلى أخرى ، تبعا لتطور أسعار النفط والزيادة الكبيرة في كمية إنتاج النفط في قطر خلال السنوات ١٩٤٩ – ١٩٧٠ ، ما عدا عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ، حيث نلاحظ ان هناك زيادة بسيطة في إيرادات النفط والسبب في ذلك يعود إلى تأثيرات حرب ١٩٦٧ ضد الكيان الصهيوني ومقاطعة الدول المساندة لها .

وهكذا بدأت مرحلة جديدة من تاريخ قطر الحديث ، بعد ان طوت المرحلة الماضية من الصراع من شركات النفط والحكومة البريطانية من جانب وبين حكام قطر وحكومتها من جانب آخر ، استطاعت قطر في النهاية ان تحصل على ما تريد من إيراداتها وبما يحقق مصالحها .

## الخاتمة

شهدت إمارة قطر خلال المدة ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٧١ ، مجموعة من النشاطات السياسية والاقتصادية ومما لاشك فيه ان النفط احدث تبدلات وتحولات اقتصادية منذ انتاجة عام ١٩٤٩ ، فأرتفع حجم الانتاج والعوائد بسرعة ملموسة ، وادى هذا الارتفاع الى دخول الشيخ في سلسلة من المفاوضات والمباحثات مع الشركة المنتجة للتوصل الى مجموعة من الاتفاقيات الجديدة، كان أولها معاهده ١٩٥٢ ، والتي نصت على اقتسام العوائد مناصفة بين الشركة والحكومة .

لقد تميز النشاط الاقتصادي في قطر بنوعين ، نشاط اقتصادي غير مستمر والذي اندثر بظهور النفط وزال من الوجود وكالغوص وتجارة العبيد واصبح جزء من الماضي ، اما النشاط الاقتصادي المستمر والذي تطور كثيراً بظهور النفط واستمرت عائداتة في توسيع مجالاتة كصيد السمك والزراعة وتربية الحيوانات فضلاً عن الصناعات في التقطية ، والتي اسهمت عائدات النفط كثيراً في تطويرها واتساع انتاجها في قطر.

كما شهد إنتاج النفط تطوراً خلال الفترة ( ١٩٤٩- ١٩٧١)، إذ بلغت نسبة الزيادة حوالي ١١%، وكذلك الامر بالنسبة لعوائده التي شهدت نمواً خلال تلك الفترة ، نتيجة لزيادة الانتاج وإرتفاع الاسعار خاصة منذ بداية السبعينات .

اصبحت ملامح المستقبل تبدو واضحة في قطر ، بعد ان اتضح إن الاساس هو المحافظة على روح التعاون في المجتمع وتطويرها بحيث تبقى لهذا المجتمع سحاتة التاريخية الاساسية، وان مستقبل قطر يعتمد الى حد كبير على قدرة المجتمع في قطر على تخطي المشاكل الجديدة بروح الانفتاح من جهه وروح المحافظة من جهه اخرى بحيث لايختل التوازن .

وفي النهاية يمكن القول ان تطور البنية الاقتصادية سواء في مرحله ما قبل النفط أو بعده، لم يكن تطوراً ذاتياً وانما كان خارجيا ، فعملية تطورة ارتبطت بالسوق العالمية على مقدار الطلب على اللؤلؤ أو النفط في الاسواق العالمية ، ولكن التحدي الذي تحاول قطر مواجهتة ، هو إمكانية التحول من اقتصاد وحيد السلعة إلى اقتصاد متعدد القطاعات .

## الهوامش

(١) للمزيد من المعلومات عن عمليات استخراج اللؤلؤ . ينظر : موزة سلطان الجابر ، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في قطر ١٩٠٠ – ١٩٣٠ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦ ، ص٣٠ .

(٢) عادل غنيم ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطر بعد الحرب العالمية الأولى ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر، ١٩٨٩، ص٨٢-٩٠.

(3) Charles Belgrave , Persian Gulf – Past and present of , Royal central Asian Society , June 28th , 1967 , p. 28 – 33

(4) Records of Qatar , primary Documenets , 1820 – 1960 , Vol 6 , 1935 – 1949 , Archive Editions , 1991 ; p. 769 .

يقول كان هذا التقرير ان سفن الغوص قد تناقص عددها عن السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية إلى الربع، فقبيل الحرب كان هناك أكثر من ٥٠٠ سفينة غوص .

(5) Records of Qatar , op. cit. p. 769 – 771 .

(6) Charles . B , op . cit. p. 29 – 32 ;

سيف مرزوق الشملان ، الغوص على اللؤلؤ في قطر ، بحث مقدم إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية ، الدوحة ٢١ – ٢٨ نيسان ١٩٧٦ ، ص٦١٠ – ٦١٢ .

(7) Records of Qatar , op. cit. p. 769 – 771 ;

سيف مرزوق الشملان ، المصدر السابق ، ص٦١١ .

(8) Political Diaries of the persian Gulf , 1868 – 1958 , Vol 18 , 1948 – 1950 , Archive Editions , 1990 , p. 460 .

(٩) تمكن رجل الأعمال الياباني كوكيش ميكموتو ، في نهاية القرن التاسع عشر من اكتشاف طريقة تجعل الأصداف البحرية تفرز لؤلؤة صناعية ، وهي مطابقة تماما للؤلؤة الطبيعية من حيث المظهر والملمس ، وحتى بالفحص او التحليل الكيميائي ، إذ ينحصر الاختلاف الوحيد في الوزن،فاللؤلؤة الصناعية أقل وزنا من الطبيعية وبمقدار ضئيل . عادل غنيم ، المصدر السابق ، ص٨٢ – ٩٢ ؛

The Persian Gulf , Adminis tration Report , 1873 – 1947 , Vol X , 1941 – 1947 , Archive Editions , 1986 , p. 19 – 26 .

يذكر كاتب هذا التقرير ان اللؤلؤ الصناعي ( لؤلؤ ميكموتو ) كان له دور كبير في اضمحلال تجارة اللؤلؤ الطبيعي من حيث التكاليف في قطر .

(10) R /15/2/143 , Report on situation in Qatar , by Razzag , 12th November 1944 , p. 26 – 28 .

(11) Ibid .

(١٢) عبد الوهاب احمد عبد الرحمن،بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا،مجلة الآداب ، العدد الأول جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٥ ، ص١١– ١٤ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص١١ – ١٤ .

(14) F. O. 1016/162 , Qatar Diary for the period 18th July to 17 August 1951 , p. 15 - 18 .

(15) F. O. 1016/143 , To Mr Wilton , dated 1 - 4 , 1949 .

(١٦) عبد الوهاب احمد ، المصدر السابق ، ص١٢ – ١٦ .

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) قسم الوثائق والأبحاث في الديوان الأميري ، قطر في دليل الخليج ، الدوحة ، ١٩٨١ ، ص٦٠ .

(١٩) محمود بهجت سنان ، تاريخ قطر العام ، المصدر السابق ، ص١٥٦ – ١٥٧ .

(٢٠) محمد رياض ، الخليج والخليجيون ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٦ ، جامعة الكويت ، ١٩٨٣ ، ص٢٥١ – ٢٥٦ .

(٢١) محمد أمين إبراهيم و سيفا سبرامانيام ، المصايد القطرية ماضيها وحاضرها ومستقبل نمائها ، مركز البحوث العلمية والتطبيقية ، جامعة قطر ، ١٩٨٤ ، ص٣٣ – ٣٥ .

(٢٢) القرقور : هو عبارة عن قفص من الحديد على شكل نصف دائرة ، يسمح بدخول الأسماك وهو على أحجام . محمد أمين إبراهيم ، المصدر السابق ، ص٣٤ .

(٢٣) صلاح البحيري ، جوانب من جغرافية قطر ، د. م. ، عُمان ، ١٩٧٧ ، ص٦٣ – ٦٥ .

(٢٤) محمد الكبيسي،التنمية الصناعية في دولة قطر ، د.م ، الدوحة ، ١٩٨٦، ص٢٤٤ – ٢٤٨.

(٢٥) وزارة العدل ، المصدر السابق ، المجلد الخامس ، ص٢٤٦١ – ٢٤٦٤ .

(٢٦) الوكالة العربية للصحافة ، دليل قطر التجاري والصناعي ، الدوحة ، ١٩٧٤ ، ص٩٦– ٩٨ .

(٢٧) وزارة الاقتصاد والتجارة ، العرض الاقتصادي لعامي ١٩٦٩ – ١٩٧٣ ، قطر ، ١٩٧٤ .

(28) Records of Qatar Vol 5 , 1916 - 1935 , op. cit , p. 698 - 707 ;
محمد متولي ، حوض الخليج العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص٢٨٠ – ٢٨٥ .

(٢٩) خضير عباس محمد علي ، التنمية الزراعية في بعض أقطار الخليج العربي ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨١ ، ص١٨٠ – ١٨٦ .

(30) Records of Qatar , op. cit , p. 710 - 711 .

(٣١) حميد عبد حمادي ، المصدر السابق ، ص١٢٠ – ١٢٣ .

(32) Alvin .J. cottrel , The persian Gulf stetes , London , 1980 , p. 660 - 665 .

(33) Ibid , p. 661 - 665 .

محمد الرميحي،البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، مؤسسة الوحدة للنشر ، الكويت ، ١٩٧٥ ، ص٥٧ – ٥٩ .

(٣٤) وزارة الاقتصاد والتجارة، العرض الاقتصادي لعام ١٩٧١ ، الدوحة ، ١٩٧٢؛ محمد هشام خواجكية ، التكامل الاقتصادي في الخليج العربي ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ص٢١٠ .

(٣٥) بدأت (إسرائيل) عدوانها على الأمة العربية في الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة بتوقيت مصر، واستطاعت ان تلحق هزيمة بالجيوش العربية على الجبهات كافة فاحتلت سيناء والضفة الغربية وهضبة الجولان،ولم تدم هذه الحرب سوى ستة أيام أوقف بعدها القتال. وتعود أسباب هزيمة مصر إلى دور الطيران الصهيوني في ضرب المطارات المصرية ومدارجها وتعطيل دور القوة الجوية المصرية الأمر الذي رجح كفة (إسرائيل) من خلال سيطرتها على الغطاء الجوي . للمزيد من المعلومات ينظر : عزيز الأحدب ، حرب الأيام الستة حقائق وعبر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص٤٦ – ٥٥ .

(36) Records of Qatar , op. cit , p. 711 – 713 .

(٣٧) وزارة الإعلام والثقافة ،الكتاب السنوي ١٩٧٨ – ١٩٧٩ ، الدوحة ، ١٩٨٠ ، ص١٨٧ .

(٣٨) صلاح البحيري ، المصدر السابق ، ص٥٧ – ٥٩ ؛

Records of Qatar , op. cit , p. 711 – 712 .

(٣٩) وزارة الاقتصاد والتجارة ، العرض الاقتصادي ١٩٦٩ – ١٩٧٣ ، المصدر السابق ، ص٢١ .

(٤٠) حميد عبد حمادي ، المصدر السابق ، ص١٢٩ – ١٣٠ .

(٤١) مصطفى مراد الدباغ ، المصدر السابق ، ص٦٩ – ٧٢ .

(٤٢) وزارة الاقتصاد والتجارة ، المصدر السابق ، ص٢٢ .

(٤٣) حميد عبد حمادي ، المصدر السابق ، ص١٣١ – ١٣٣ .

(٤٤) وزارة العدل ، مجموعة قوانين قطر ، المصدر السابق ، ص٢٤٤٤ .

(٤٥) حميد عبد حمادي ، المصدر السابق ، ص١٣٢ – ٣٣٤ .

(٤٦) وزارة الاقتصاد والتجارة ، المصدر السابق ، ص٣٧ .

(٤٧) الدار العربية للوثائق،ملف العالم العربي – قطر – الصناعة ، بيروت ، ق-٢ر٧٠٥ ، رقم الوثيقة ١٢٣١ ، ٧ شباط ١٩٨٢ .

(٤٨) نظام عبد الكريم الشافعي، التنمية الصناعية في قطر والخليج ، دار الشروق ، الدوحة ، ١٩٩٦ ، ص٢٦ .

(٤٩) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم،السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩ – ١٩٤٧ ، مطبعة المريخ ، الرياض، ١٩٨١ ، ص٢٣٨ .

(50) Rosemarie , op. cit , p. 71 – 72 ;

مجلة ديارنا ، العدد ٦ ، وزارة المالية البترول ، الدوحة ، ١٩٦٧ .

(51) Molly Izzard , The Gulf Aradias western Approaches , London , 1979 , p. 204 – 211 ;

يوسف إبراهيم العبد الله ، العلاقات القطرية – البريطانية ١٩١٤ – ١٩٤٥ ، مطابع رينود الحديثة ، ط٢ ، الدوحة ، ٢٠٠٠ ، ص١١٩ – ١٢٣ .

(٥٢) لمراجعة النص الكامل لاتفاقية امتياز قطر ١٩٣٥ ، ينظر : وثائق التاريخ القطري ، من الوثائق البريطانية والعثمانية ١٨٦٨ – ١٩٤٩ ، قسم الوثائق والأبحاث – الديوان الأميري ، الدوحة ، ١٩٧٩ ، ص٢٨ – ٤٧ ؛ محمد لبيب شقير وصاحب ذهب ، اتفاقيات عقود البترول في البلاد العربية ، المطبعة العالمية،ط٢ ، القاهرة، ١٩٦٩ ، ص١٥٨ .

(٥٣) وفقا لاتفاقية الخط الأحمر بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ٣١ تموز ١٩٢٨، لم يكن بوسع الشركة الأنكلو – فارسية إنجاز الامتياز في قطر دون موافقة شركائها الآخرين في شركة نفط العراق (الشركة الأم) ، لذلك خططت الشركة الأنجلو – فارسية لتحويل حقوق الامتياز إلى شركة جديدة تابعة لها تؤسس لهذا الغرض وهي شركة نفط قطر المحدودة (Q. P. C) ، والتي تأسست في لندن عام ١٩٣٥ وتعود ملكيتها إلى الشركات التالية : شركة البترول البريطانية بنسبة ٢٣,٧٥% ، وشركة شل الهولندية بنسبة ٢٣,٧٥% ، والشركة الفرنسية للبترول بنسبة ٢٣,٧٥% ، وشركة بترول استاندرد نيوجرسي بنسبة ١١,٧٨٥% ، وشركة موبيل أويل بنسبة ١١,٧٨٥% ، والشركة المساهمة للتنقيب بنسبة ٥% .

F. O. 371/82047 , Economic Report on Qatar , by H. J Evans , Bahrian , 3rd June 1950 , p. 3 – 4 .

(٥٤) توفيق خلف السامرائي ، المصدر السابق ، ص٢٠ ؛ وزارة التربية والتعليم ، التقرير السنوي ١٩٧٤ – ١٩٧٥ ، مطابع قطر الوطنية ، الدوحة ، ١٩٧٦ ، ص١٨ .

(٥٥) طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨ – ١٩٣٩،وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٢٨٧ .

(56) Hassan Mohammed Salah , Labour , Nationalism and Impperialism in Eastem Arabia , Britain , the sheikhs and the Oil workers in Bahrain , Kuwait , Qatar 1932 – 1956 Gulf University of Michigan , 1991 , p. 49 – 51;

احمد علي منصور وآخرون ، المجتمع القطري ، مطابع الدوحة الحديثة ، الدوحة ، د.ت ، ص٤٨ – ٥٠ .

(57) Hassan , op. cit , p. 50 ;

يوسف إبراهيم العبد الله ، المصدر السابق ، ص١٣١ – ١٣٦.

(58) Crystal . Jill , Oil and politics in the Gulf , Rulers and merchants in Kuwait and Qatar , Great Britain , 1990 , p. 110 – 117 .

(٥٩) تعد شركتي استثمارات التعدين المركزية وسوبيريور للنفط ، من أهم الشركات الأمريكية التي دخلت ميدان التنافس والصراع حول الامتيازات النفطية في منطقة الخليج العربي ، وأخذت تنافس شركة الأنجلو – فارسية في هذا المجال ، وخصوصا بعد حصولهم على امتيازات من أبن سعود على الأراضي السعودية

El malakh . R ,Qatar Development of an oil company , New york ,1979, p.44 – 45 .

(60) Hassan , op. cit , p. 49 – 52 .

(٦١) محمد نصر مهنا، الخليج العربي : التطور الحديث والمعاصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص٤٦١ – ٤٦٢؛ زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة الحديث ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص٩٠ – ٩٦ .

(٦٢) حميد عبد حمادي ، المصدر السابق ، ص١٠٠ ؛ محمد الكبيسي ، المصدر السابق ، ص١٦٢ – ١٦٤ ؛ Records of Qatar , Vol . 7 , op. cit , p. 117 – 120 .

(٦٣) وزارة المالية والبترول – إدارة شؤون البترول ، إحصائيات الوزارة لعام ١٩٧١ ، الدوحة ، ١٩٧١ ؛ جريدة الراية ، العدد ١٤٤٩ ، الدوحة ، ١٩٨٤/٦/٢٦ .

(٦٤) إبراهيم شهداد،تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية ، الدوحة ، ١٩٨٥ ، ص١٧٠ – ١٧٣ ؛ مجلة عالم النفط ، العدد ٣٢ ، لبنان ، آذار ١٩٦٩ .

(٦٥) كانت السعودية أولى دول المنطقة التي أخذت بمبدأ مناصفة الأرباح وذلك في عام ١٩٥٠ ، عندما تمكنت من إجبار الشركة على توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح،ثم تبعتها الكويت والبحرين ، جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ – ١٩٤٥ ، دار الفكر العربي ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٥١٢ ؛ مجلة نفط العرب للعرب ، العدد٧ ، بيروت ، نيسان ١٩٧٠ .

(٦٦) إبراهيم شهداد،المصدر السابق ،ص١٧٢ – ١٧٧ ؛ مجلة عالم النفط، العدد ٣٨ ، لبنان ، أيار ١٩٦٩ .

(٦٧) نتيجة لاستمرار الحركة التحررية في الهند ، اضطرت الحكومة البريطانية إلى الاعتراف باستقلال الهند في العام ١٩٤٧ . للمزيد من المعلومات ينظر : إسماعيل احمد ياغي ، تاريخ شرق آسيا الحديث ، مكتبة العبيكان ، ط١ ، الرياض ، ١٩٩٤ ، ص٥٢ – ٧١ .

(٦٨) إبراهيم شهراد ، المصدر السابق ، ص١٧١ – ١٧٧ .

(٦٩) واجهت إيران مشكلة مع بريطانيا ، بعد إقدام حكومة الدكتور محمد مصدق على تأميم عمليات شركة الأنكلو – فارسية ، إذ أقدمت الحكومة البريطانية على فرض حظر على شراء النفط الإيراني ، مع مساندة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إرسال تهديدات بإيقاف المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإيران. للمزيد من المعلومات ينظر : محمود شاكر ، موسوعة تاريخ الخليج العربي ، دار أسامة للنشر ، الأردن ، ٢٠٠٥ ، ص٨٨٢ – ٨٨٣ ؛ موسوعة المعرفة الشاملة ، ثورة مصدق

www.marefa.org

(70) Crystall , Jill , op. cit , p. 117 – 120 .

(71) I bid .

(72)Ibid , p. 118 – 122 .

(٧٣) وزارة المالية والبترول،المصدر السابق ، ص١٨ ؛ جريدة الراية ، المصدر السابق.

(٧٤) بدء المؤتمر أعماله في التاسع والعشرين من آب عام ١٩٦٧ وحتى الأول من أيلول في العام نفسه ، وتكمن أهمية عقد هذا المؤتمر من طبيعة الظروف والتحديات التي كانت تواجه الأمة العربية والمصير العربي بعد هزيمة حرب الخامس من حزيران وبحث التدابير التي ينبغي اتخاذها بعد العدوان ، وان يقترن العمل السياسي بمبادئ ثلاث هي (( لا مفاوضة مع إسرائيل ، ولا اعتراف بها ، ولا صلح معها )) وقد

عرف بمؤتمر اللاءات الثلاث .للمزيد من المعلومات عن المؤتمر ينظر : انتصار إبراهيم محمد المرسومي ، مؤتمرات القمة العربية وموقف الصحافة العراقية العلنية منها ١٩٦٤ – ١٩٦٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص٨٦ – ٩٤ .

(٧٥) إبراهيم شهداد ، المصدر السابق ، ص١٧٢ – ١٧٧ ؛ جريدة الراية ، العدد ١٤٤٩ ، ٢٦ حزيران ١٩٨٤ .

(٧٦) وزارة المالية والبترول، صناعة النفط في قطر ١٩٧٢ ، مؤسسة دار العلوم للنشر ، الدوحة ، ١٩٧٢ ، ص٢٢ – ٢٣ .